

## بين تفوهات الوزير العنصرية ومحاولات التشريع العنصرية رون غرليتس

التفوهات الصادرة عن وزير الإسكان أريئيل أطيّاس حول الحاجة "لوقف تفشي وانتشار" المواطنين العرب في منطقة وادي عارة تثير الاسف والقلق العميقين . وينبع الاسف والقلق من كون التفوهات صادرة عن وزير في الحكومة بحق فئة سكانية معينة باعتبارها " تنفسي" وكأنها مقولة شرعية. وتنضم هذه التفوهات إلى سلسلة من المحاولات التي قام بها أعضاء كنيست من اليمين في الأشهر الأخيرة لسن قوانين موجهة بصورة مباشرة ضد المواطنين العرب. لكن، بخلاف العلاقة الوثيقة بين تفوهات الوزير وبين مبادرات سن القوانين من قبل أعضاء اليمين، غير أن ردود الفعل الجماهيرية والعامّة في كلتا الحالتين كانت مغايرة تماماً ويمكن استنتاج الكثير حول ذلك .

وبينما لم تثر تفوهات الوزير ردود الفعل الناقدة الأسبوع الماضي فإن محاولات التشريع قد واجهت معارضة شديدة، تقريباً من كل ألوان الطيف السياسي، حيث أن نواباً وأعضاء كنيست وصناع الرأي العام من اليسار والمركز وحتى من اليمين تجندوا، وكأنهم معسكر واحد تقريباً، من أجل التعبير عن موقف اطع وواضح يعارض هذه القوانين ، غير أن هذا التجند يثير العجب، وذلك لأن أجزاء كبيرة من هذا الاصطفاف تشارك، منذ امد بعيد، في توجيه الادعاءات المتكررة ضد المواطنين العرب، وباعتبارهم خطراً وبحاجة للمعالجة.

في الواقع فإن سبب المعارضة التي ابدتها هذه النخبة بصورة متضافرة ومتجانسة ضد القوانين المذكورة يعزى إلى انه نشأ داخل هذه النخبة فهم جماعي بأن هذه القوانين تشكل تجاوزاً للخطوط الحمراء، مما يعني المس بسمعة دولة إسرائيل، وهي نفس النخبة التي لم تمنع، قبل عدة أشهر، تعيين افيغدور ليبرمان وزيراً للخارجية. وهي

نفس النخبة التي تضع في آذانها وقرا إزاء التفوهات الصادرة عن وزير الإسكان، وهي تلك النخبة التي تميز، بصورة واضحة، بين مواطنين يجب تشجيعهم على الاستيطان في مناطق معينة، ومواطنين يجب التصدي لتفشيهم وانتشارهم وتوسعهم إلى تلك المناطق ذاتها. وهي في الواقع، النخبة التي تعي، منذ سنين خلت، التمييز المنهجي والمدرّوس والمتواصل ضد المواطنين العرب وتربا بنفسها عن تجنيد وتسخير مواردها ومقدراتها ضد هذا التمييز. السبب الذي كان حريا به أن يدفعهم إلى معارضة هذه القوانين العنصرية والتفوهات الإشكالية الصادرة عن وزير الإسكان هو ليس الخوف على سمعتهم وسمعة إسرائيل في العالم، وإنما العملية الخطيرة التي يشنها اليمين ضد العرب في إسرائيل ورفع الإنسانية عنهم. لا شك بان المنحدر شاق ومائل جدا ونحن نتدهور كدولة وننزلق في نظرنا إلى المواطنين العرب وتعاملنا معهم. إن هذه العملية تنذر بالمساوي حيال جميع سكان الدولة يهودا وعربا على حد سواء. على الحكومة وقف سن هذه القوانين والعمل الفوري من اجل النهوض بالمساواة الكاملة بين المواطنين العرب واليهود، وعليها أن تشطب جميع المقترحات الداعية إلى سحب مواطنة المواطنين العرب أو تضيق الخناق عليهم. هذا هو السبب الوحيد الذي يمكننا من إنتاج وابتكار مشروعات حياة مشتركة في دولة مشتركة لجميع مواطنيها.

الكاتب هو مدير مشارك في جمعية سيكوي